

قرار رقم (1) لسنة 2007م بشان الوثيقة الموحدة لتأمينات العمال

الصادر بموجب أحكام قانون التأمين رقم (20) لسنة 2005م

المادة (1)

يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذا القرار المعاني المخصصة لها في المادة (1) من قانون التأمين رقم (20) لسنة 2005م ما لم تدل القراءة على غير ذلك .

المادة (2)

تلزם جميع شركات التأمين العاملة في فلسطين والتي تتعاطى تأمينات العمال بالأمور التالية :

1. نموذج الوثيقة الموحدة لتأمينات العمال بموجب الملحق (1) من هذا القرار .
2. التعريفة الإلزامية الموحدة لتأمينات العمال بموجب الملحق (2) من هذا القرار .

المادة (3)

تتولى اللجنة المشكلة بموجب المادة (7) من القانون تقدير وقوع المخالفات وتحديد الغرامات والإجراءات الجزائية المترتبة على تلك المخالفات . ملحق (3) .

المادة (4)

يعمل بهذا القرار اعتبارا من تاريخ صدوره .

صدر في مدينة البيرة بتاريخ : 22/02/2007م.
الموافق 04/1428هـ

Maher Al-Masri
رئيس مجلس الإدارة
هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

ملحق (1)

وثيقة تأمين موحدة ضد إصابات العمل رقم

حيث أن المؤمن له الذي يمارس لأغراض هذا التأمين العمل المبين في الجدول الملحق بهذه الوثيقة دون سواه ، قد تقدم إلى

المسماه فيما بعد «بالشركة» بطلب شركة

تأمين وإقرار يعتبران أساسا لهذه الوثيقة ويكونان جزءا لا يتجزأ منها، للحصول على التأمين المبين فيما بعد ودفع أو وافق على دفع القسط المبين في جدول الوثيقة لقاء هذا التأمين.

فقد تم الاتفاق بموجب هذه الوثيقة، بأنه إذا حدث أن أصيب في أي وقت خلال مدة التأمين، أي «عامل» يقوم بعمل يدوي أو ذهني مقابل اجر تحت إشراف أو أمر المؤمن له بإصابات جسدية نتيجة حادث أثناء وبسبب قيامه بعمله لدى المؤمن له، وإذا كان المؤمن له مسؤولاً عن دفع تعويض عن تلك الإصابات بموجب القانون أو القوانين المبينة في الجدول فإن الشركة، وبشرط مراعاة النصوص والاستثناءات والشروط الواردة في هذه الوثيقة أو التي تغير عليها، تلتزم بتعويض المؤمن له عن جميع المبالغ التي يكون المؤمن له مسؤولاً عنها وتلتزم بالإضافة إلى ذلك بدفع جميع الرسوم والمصاريف التي تنفق بموافقتها للدفاع ضد أي ادعاء للحصول على تعويض كهذا.

ويشترط على الدوام انه إذا حدث أي تغيير في القانون أو القوانين أو إذا تم استبدالها بتشريعات أخرى فإن هذه الوثيقة تبقى سارية المفعول إلا أن مسؤولية الشركة تبقى محدودة بالمبلغ الذي ستكون الشركة مسؤولة عن دفعه لو بقي القانون أو القوانين دون تغيير أو استبدال.

الاستثناءات

1- لا تكون الشركة مسؤولة بموجب هذه الوثيقة عن أي إصابة و/ أو مطالبة و/ أو أية مسؤولية لأي من:

أ- عمال مقاولي الباطن ما لم تكن التغطية قد شملتهم وذكر ذلك صراحة في الجدول.

ب- أي موظف ليس «عاملًا» طبقاً للقانون أو القوانين المذكورة في الجدول.

2- لا تكون الشركة مسؤولة بموجب هذه التغطية عن أي إصابة ناتجة عن:

أ- الفتن وضربة الشمس.

ب- المطالبات الناتجة عن حوادث السير.

- 3- لا تكون الشركة مسؤولة بموجب هذه التعطية التعويض عن:
- أي مبلغ كان يحق للمؤمن له استرداده من أي طرف لو لا وجود اتفاق بين المؤمن له وذلك الطرف.
 - الوفاة أو العجز أو التعلل أو المصاريف الطبية (العلاج، الاستشفاء) الناتج عن أي مرض عدا الأمراض المهنية.
 - اليوم الأول للإصابة
 - أي مسؤولية تترتب على المؤمن له بمقتضى اتفاق والتي ما كانت لتترتب لو لا ذلك الاتفاق.
- 4- لا تكون الشركة مسؤولة بموجب هذه الوثيقة عن أية إصابة ناتجة بسبب أو بواسطة أو نتيجة:
- الحرب أو الغزو أو أعمال العدو الأجنبي أو الأعمال العدوانية أو العمليات شبه الحربية (سواء أعلنت الحرب أو لم تعلن) أو الحرب الأهلية أو التمرد أو الشغب أو إضراب العمال أو الانفاضة العسكرية أو العصيان أو الثورة أو الانقلاب أو اغتصاب السلطة.
 - الأعمال الإرهابية التي يرتكبها شخص أو أشخاص لصالح أو بالارتباط مع أية منظمة ولغرض هذا التأمين فإن (الإرهاب) يعني استخدام العنف لأهداف سياسية ويشمل أي استخدام للعنف بهدف وضع المجتمع أو أي جزء منه في حالة خوف.
 - أسلحة أو مواد نووية أو الإشعاعات المتأينة أو التلوث بالإشعاعات المنبعثة من أي وقود نووي أو أية فضلات نووية ناتجة عن احتراق الوقود النووي أو أية انشطارات نووية ذاتية.

الشروط

- تكون الوثيقة والجدول عقدا واحدا وكل كلمة أو عبارة لها معنى خاص في أي جزء من الوثيقة أو الجدول يكون لها نفس المعنى أينما وردت.
- المراسلات: يجب أن تسلم جميع المراسلات والإخطارات والاتصالات التي تتطلبها أحكام هذه الوثيقة إلى الشركة كتابياً وعلى عنوانها المبين في الوثيقة .
- الوقاية ووسائل السلامة: على المؤمن له أن يتخذ الاحتياطات المعقولة والمناسبة لكل خطر لمنع وقوع الحوادث وتنفيذ كافة الالتزامات القانونية، وعلى وجه الخصوص التقيد بأحكام مواد وقواعد السلامة والوقاية الواردة في قانون العمل.
- التبلغ عن الحوادث:

على المؤمن له إخطار الشركة وخلال 48 ساعة من وقت وقوع أي حادث قد يكون موضوع مطالبة بالتعويض بموجب هذه الوثيقة مبيناً كافة التفاصيل "حسب نموذج الإبلاغ عن إصابة عمل".

5- المصارييف الطبية :

تعتمد المصارييف الطبية الفعلية وبموجب قانون العمل ولوائحه وتنظيماته النافذة ويتحمل المؤمن له المبلغ المبين في جدول الوثيقة كرسوم حادث من المصارييف الطبية فقط ، ويشترط أن تتم المعالجة الطبية عن أي إصابة ناتجة عن حادث عمل في عيادات ومستشفيات فلسطين، ويمكن معالجة المصاب خارج فلسطين إذا اقتضت حالته الصحية ذلك ، بناء على تقرير طبي رسمي يوضح سبب التحويل ولزومه .

6- المطالبات القضائية:

- على المؤمن له إبلاغ الشركة بكل رسالة أو ادعاء أو أمر قضائي أو بالحضور فور تسلمه.

- إخطار الشركة فور علمه بأية دعوى يتوقع إقامتها أو تحقيق أو إجراء قانوني، يتعلق بالحادث المذكور.

- يلتزم المؤمن له بتقديم المعلومات والبيانات والمساعدات التي قد تحتاجها الشركة في الدفاع عن أي قضية عمالية.

- للشركة الحق في توكيل المؤمن له بالدفاع نيابة عنها فيما يتعلق بأية مطالبة بالتعويض أو بإجراء مصالحة على هذه المطالبة بالتنسيق معها كتابياً.

- يحق للشركة أن تترافق باسم المؤمن له لمصلحتها الخاصة بخصوص أي مطالبة.

- يكون للشركة مطلق الحرية في متابعة أي إجراءات قضائية أو إجراء أية مصالحة أو تسديد أية مطالبة وفق ما ترتئيه لمصلحتها.

- لا يحق للمؤمن له أو من ينوب عنه أن يعترض بالمسؤولية أو أن يعده أو يعرض أو أن يدفع أي مبلغ عن أي حادث بدون موافقة الشركة كتابياً، ولا يمنع ذلك من إلقاء المؤمن له بالوقائع للجهات الرسمية .

- إذا كان المبلغ المترتب على الشركة دفعه عن الالتزام المترتب على المؤمن له في الوثيقة يزيد عن المبلغ الذي كان يجب عليها دفعه بمقتضى هذه الوثيقة بشأن ذلك الالتزام فيحق لها أن تسترد الزبادة من المؤمن له.

7- الغش أو التزوير في المطالبات:

- يفقد المؤمن له جميع الحقوق التي يتمتع بها بموجب هذه الوثيقة إذا انطوت المطالبة على:

- العش المتمعد
- تقديم إقرارات أو بيانات زائفة.
- الإدلة بأي تصريح كاذب لتأييد مطالبتها.
- استعمال وسائل وأساليب الغش من المؤمن له أو من ينوب عنه للحصول على منفعة.
- ويحق للشركة إلغاء هذه التغطية بسبب المخالفات أعلاه حسب ما هو مبين في البند (10) لاحقاً.

8- نموذج طلب التأمين:

تعينة طلب التأمين وتوفيقه من المؤمن له أو من ينوب عنه يعتبر إقراراً منها بأن البيانات والمعلومات المقدمة فيه صحيحة وتعتبر شرطًا سابقًا لأية مسؤوليات تترتب على الشركة.

9- القسط الابتدائي السنوي:

- أ- يجري احتساب القسط على أساس إجمالي الأجر والمرتبات والمدخلات الأخرى التي يدفعها المؤمن له إلى "العمال" خلال فترة التأمين.
- ب- على المؤمن له أن يحفظ سجلات منتظمة يسجل فيها أسماء جميع العمال لديه مع بيان قيمة الأجر والمرتبات والمدخلات الأخرى المدفوعة لهم.
- ج- على المؤمن له أن يسمح للشركة وفي أي وقت، بالاطلاع والتقصي في تلك السجلات للتأكد من أن العمال المؤمن عليهم مسجلين ويعملون فعلياً معه وتحت إمرته المباشرة.
- د- يتبعه المؤمن له بتقديم كشف صحيح للشركة عن جميع تلك الأجر والمرتبات والمدخلات الأخرى التي تم دفعها خلال أية فترة تأمينية، وخلال مدة أقصاها شهر ميلادي واحد من انتهاء تلك الفترة التأمينية.

10- القسط النهائي السنوي:

إذا اختلفت قيمة الأجر والمرتبات والمدخلات الأخرى عن تلك التي جرى دفع القسط الابتدائي على أساسها فإنه يتم:

- أ- تسوية الفرق في القسط بدفعه إلى الشركة.
- ب- أن تقوم الشركة بإرجاعه إلى المؤمن له وذلك كما يقتضيه الحال وبشرط أن لا يزيد القسط المرتجل للمؤمن له عن 50% من القسط الابتدائي.

11- إلغاء التغطية التأمينية:

- أ- يحق للشركة إلغاء التغطية التأمينية وذلك بإرسال إنذار مقدمه ثلاثة ثلثون يوماً بالبريد المسجل إلى المؤمن له على آخر عنوان معروف لديه.
- ب- تجري تسوية القسط بموجب البند (10) أعلاه.

12- التقادم:

يسقط حق العامل المصاب وبالتالي رب العمل (المؤمن له) في المطالبة بالتعويض عن أي إصابة بانقضاء سنتين على وقوع الإصابة.

13- الاختصاص القضائي:

تختص المحاكم الفلسطينية دون غيرها بالنظر في أي نزاع قد ينشأ وهي وحدها صاحبة الاختصاص للبت في أي خلاف أو دعوى أو مطالبة تثار استناداً لهذه الوثيقة.

14- ساعات العمل الإضافية:

إذا لم يصرح المؤمن له عن الأجر والرواتب المدفوعة "للعمل" عن ساعات العمل الإضافي أو العطل الرسمية ولم تتقاضى الشركة القسط الإضافي عن ذلك فإن الشركة لا تكون مسؤولة عن الإصابات التي قد تلحق بالعمال أثناء ساعات العمل الإضافي أو العطل الرسمية، وفي جميع الأحوال فإن مسؤولية الشركة تحتسب على أساس الأجر والرواتب والمدخلات المدفوعة عن ساعات العمل اليومية التي تم احتساب القسط على أساسها.

الشروط الخاصة

1. لا يتم إصدار أي وثيقة بدون تحديد أسماء ورواتب العمل ما عدا في الحالات التالية:

أ- الشركات التي يزيد عدد عمالها وموظفيها عن خمسة وعشرون.

ب- مقاولي البناء أو مقاولي الباطن إذا ما اتفق على احتساب أجور العمال كنسبة منوية من أعمال المقاولة.

ويشترط دائماً:

أ- حصول الشركة على مبالغ الأجر والمرتبات المدفوعة شهرياً للشركات التي يزيد عدد عمالها عن خمسة وعشرين عاملاً.

ب- تسوية احتساب القسط النهائي بناء على الأجر والرواتب المدفوعة فعلياً خلال السنة التأمينية، لجميع الوثائق بغض النظر عن طريقة اصدرها.

ج- عدم إرجاع أكثر من 50% من القسط الابتدائي المحتسب عند بداية سريان التغطية.

2- حالات الوفاة و/أو العجز الكلي أو الجزئي الدائم.

أ- على المؤمن له أو المصاب تزويد شركة التأمين بما يلي:

(1) التقارير الطبية من المركز الطبي الذي تمت المعالجة الطبية به.

(2) نسخة من الإخطار بوقوع الإصابة الموجه إلى وزارة العمل.

(3) تقارير اللجان الطبية المختصة التي تحدد طبيعة الإصابة ونسبة العجز ومدة التعطيل.

ب- يحق لشركة التأمين الطعن في أي تقرير طبي حسبما يتتيحه القانون.

حدود الوثيقة

رقم الوثيقة:	الفرع / ع	الوكيل:	
اسم وعنوان المؤمن له: السادة/		المحترمين.	
عمل المؤمن له:			
القانون/ القوانين: طبقاً لأحكام قانون العمل الفلسطيني رقم (7) لسنة 2000 والأنظمة والقرارات الصادرة بموجبه ويتحمل المؤمن له مبلغ مائة (100) شيكل من المصارييف الطبية فقط.			
فتره التغطية التأمينية:			
أ- من:		(شاملة كلا اليومين) إلى:	
ب- أية فتره أخرى يدفع المؤمن له عنها أو وافق على دفع قسط التجديد وتقبل الشركة ذلك القسط.			
القسط الابتدائي: (حسب الشرط 9 من الوثيقة، يخضع هذا القسط التسويي في نهاية فتره التغطية التأمينية، بناء على كشف الأسماء والرواتب التي سيتم تزويده الشركة بها شهرياً من قبل المؤمن له). تقدير الأجر والرواتب والمدخلات الأخرى التي جرى احتساب القسط الابتدائي على أساسها: تفاصيل القسط:			
القسط الأساسي	رسوم الإصدار	الطوابع	الإجمالي

النطاق الجغرافي للتعطية التأمينية: أثناء قيام العمال بتأديتهم لعملهم خلال دوامهم الرسمي في الأماكن التالية:

مكان أو أماكن العمل المؤمن عليها:

وصف موجز لهذا العمل:

- تخضع هذه الوثيقة لشرط المدد القصيرة المرفق.

وقدت عن المؤمن له إذانا وإقرارا بتفهم محتوى الوثيقة وقبولها :	بتاريخ:	وقدت نيابة عن شركة :
--	---------	----------------------